بناء الجملة الاسمية بين النحاة العرب (*)

إشراف:
محمود فهمي حجازي
صلاح الدين صالح حسنين
كلية الآداب – جامعة القاهرة

الباحثة / سماح محمد محمد محمد على حيدة

الملخص

ينتاول هذا البحث دراسة الأسس النظرية التي وضعها النحاة العرب لدراسة الجملة الاسمية وتحليلها، على اعتبارها أحد شقي الجملة في اللغة العربية.

تبدأ الدراسة بتناول مفهومي المبتدأ والخبر، وهما ركنا الجملة الاسمية، ثم تحديد العناصر النحوية التي تشغل وظيفة المبتدأ، ومنها الاسم الصريح، والمصدر والضمير وغيرهم، ثم تتناول الدراسة الخبر بأنواعه المختلفة، بين المفرد والجملة وشبه الجملة، والصور المختلفة لكل نوع التي وردت عن العرب وتحليلها نحويًا.

وتتركز الدراسة على دراسة الخبر المفرد على اعتباره الأساس في بناء الجملة الاسمية، وتهتم بتحديد عوامل صحة بناء الجملة المكونة من مبتدأ وخبر مفرد، والتعرف على التطابق في النوع والعدد والتعريف والتنكير، والإعراب وعلاماته، والرتبة وصور اختلافها بين ركني الجملة الاسمية.

الكلمات المفتاحية

المفرد – الجملة – شبه الجملة– العامل النحوي – الإطالة – التطابق – الرتبة.

(*)بناء الجملة الاسمية بين النحاة العرب ، المجلد التاسع ٢٠٢٠، الأعداد (٣١ ، ٣٢ ،٣٣ ، ٣٤).

Abstract

This study attempts to analyze the theoretical bases developed by the Arab Grammarians to study the nominal sentence, one of the parts of the Arabic sentence. The study begins with addressing the concepts of subject and predicate which are the main components of the nominal sentence, and then identifying the grammatical elements that occupy the function of the subject, including the explicit name, infinitive and pronoun, etc. The study then deals with the different types of predicates and analyzes them graphically. The study also focuses on examining single predicates, being the basis of the nominal syntax, and is concerned with identifying the factors of the valid construction of a subject and a single predicate, and the conformity in type, number, definiteness and indefiniteness, parsing signs, rank and how it differs across the two corners of the nominal sentence.

Keywords

singular **,** sentence , phrase, grammatical factor , elongation , congruence , rank

مقدمة:

أراد النحاة العرب وضع قواعد من الأطر الأساسية في دراسة النحو تشكلها عدد من الأبواب اجتمعوا عليها جميعهم، وحاد عنهم القليل فى ترتيب هذه الأبواب.

بدأت هذه الأبواب النحوية عند النحاة بدارسة الكلام وما يتألف منه: الاسم والفعل والحرف، وخواص كل منهم، ولما فُرغ من الأحكام الإفرادية بدأ الحديث في الأحكام التركيبة. والتراكيب المفيدة في العربية ترجع إلى جملتين: اسمية وفعلية. وبدؤوا بالاسمية؛ لأن المبتدأ أصل المرفوعات عند سيبويه، فهو مبدوء به.

ومن الملاحظ أن هذه الأبواب أصبحت مع مرور الوقت الهيكل الرئيس للنحو العربي، تتكرر عند العلماء مع إضافات طفيفة، وجدير بالذكر أن أبواب النحو عند النحاة العرب تناولت في كل باب منها عددًا من القضايا الأساسية، وهي المكونات، وعوامل صحة بناء الجملة، والتطابق، والعامل.

تناول بناء الجملة الاسمية عند العرب عدة مباحث تبدأ بالمبتدأ وشروط العنصر الواقع مبتدأ، ثم الخبر وأنواعه، ثم التطابق بينهما، وقضية العامل والعمل فيهما، وأخيرًا حالات التقديم والتأخير.

أولًا: ركنا الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر):

تتكون الجملة الاسمية من ركنين، هما المبتدأ والخبر، والعلاقة النحوية الرابطة بينهما هي الإسناد؛ لذلك نجد أن المسند إليه هو المبتدأ والمسند هو الخبر. ويقع المسند إليه في بداية الكلام، ويليه المسند.

يقول سيبويه: "المبتدأ كلُّ اسم ابتُـدِئَ ليُبْنَى عليه كلامٌ.. فالابتداءُ لا يكون إلَّا بمبنيٍّ عليه" [1]، والمبتدأ مُحدَّثٌ عنه، والخبر هو الحديثُ، كما يذكر ابن السراج، ويقول أيضًا موضحًا العلاقة بين الركنين: "المبتدأ لا يكون كلامًا تامًّا إلا بخبره"[2]، فهما متلازمان.

الوحدات النحوية التي تشغل وظيفة المبتدأ:

١- الاسم الصريح، وهو ما دلَّ على ذات أو عين أي محسوس مشاهد، ويطلق عليه النحاة اسم الجثة والعين واسم الذات، ومنه: "«عبـدُ الله مُنطـلقٌ»"[3].

٢- المصدر المعرف بـــ ال، وهو ما دلَّ على الحدث؛ لذا يسميه النحاة الحدث، وقد ينتقل إلى دلالة الاسم فيدلُّ على المعنى، مثل: "«الحمدُ لله»، وذلك لأنك "إنْ ابتدأتَه ففيه معنى المنصوب، وهو بدلٌ من اللفظ بقولكِ: أَحْمَدُ اللهَ"[4].

٣- الظرف، قد يخرج الظرف مِنْ أنْ يكونَ ظرفًا ويشغل وظيفةَ المبتدأ، وينتقل إلى معنى الاسم، ومنه: «يَـوْمُ الجمعةِ مباركٌ»، و«مَكَانُـكم حَسَنٌ»، فكل من يوم الجمعة ومكانكم لا يقصد به الظرف إنما هو اسم مرتفع يبنى عليه ما بعده[5].

٤- الضمير، ضمير الرفع المنفصل البارز، مثل: «هو خَلْفَك»[6]. هنا المبتدأ «هو»، والمبني عليه «خَلْفَكَ»، أوضح مكانه.

٥- اسم الإشارة، مثل: «هذا عبد الله منطلقًا»، و«هؤلاء قومُك منطلقين» ، و«ذاك عبدُ الله ذاهبًا»، "فهذا اسمٌ مبتدأٌ يُبنى عليه ما بعده، وهو «عبدُ الله»"[7].

٦- المصدر المؤول: المكون من (أنْ والفعل) أو (ما والفعل)، فالفعل المسبوق بأنْ أو ما إذا وقع في موضع المبتدأ أصبح اسمًا، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَن تَطَوَّعَ خَيْراً فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ...﴾ [البقرة: ١٨٤]، حيث إنَّ «أَنْ» وما دخلت عليه

في تأويل مصدر «صَومُكم»[٨].

٧- الاسم المجرور بحرف جر: ومنه حرف الجر الزائد، مثل قوله تعالى: «هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ» [فاطر:٣]، فالمبتدأ «خالق» سُبق بحرف جر زائد «مِنْ»، فهو مجرور لفظًا مرفوعٌ محلًّا، والخبر «غير»، وحرف الجر الشبيه بالزائد مثل: «رب» و«لعل». يقول الشاعر:

لَعَلَّ ٱللهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيءٍ أَنَّ أُمَّكَمُ شَرِيْمُ

ووجه الاستشهاد استعمال «لعل» حرف جر على لغة بني عُقيل، جر بها لفظ الجلالة؛ وليس له متعلق؛ لأنه حرفٌ شبيهٌ بالزائد[٩].

أما الخبر: هو المبني على المبتدأ؛ أي هو الجزء الذي حصلت به الفائدة التامة مع مبتدأ غير الوصف[١٠]، ويدل هذا على دلالة الخبر على الفائدة إن لم يكن جملة، فأما الخبر الجملة فيدل هو ومتعلقه على الفائدة التامة.

أنواع الخبر:

أولًا - الخبر المفرد:

المراد بالخبر المفرد ما كان كلمة واحدة سواء على الإفراد أو التثنية أو الجمع، وليس جملة ولا شبهها، وتتركز عليه الدراسة باعتباره أساس الجملة الاسمية.

من جهة معنوية، فالخبر المفرد إمَّا هو المبتدأ في المعنى نحو: «عبد الله منطلق»، وإمَّا منزَّل منزلة ما هو هو، نحو قوله تعالى:« وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلاَ تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الجَاهِلِيَّةِ الأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ البَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً» [الأحزاب: ٣٣] أي هنَّ كالأمهات في حرمة التزويج[١١].

تحمل الخبر المفرد الضمير:

الخبر المفرد قد يكون جامدًا أو مشتقًا، واختلف النحاة في وجوب تحمِلِه الضمير، وفي جوازه، بحسب نوعيه.

أولًا- ما يتحمل ضميرًا:

١- مشتق غير رافع لظاهر: المشتق عند النحاة ما يصاغ من المصدر للدلالة على

متصف به، وعند الصرفيين ما دلَّ على ذات وحدث، ومنه الجاري مجرى الفعل، وهو ما يتحمل ضميرًا مستترًا عائدًا على المبتدأ[١٢].

يمثل هذا الشكل الصيغة الأساسية التي تقع خبرًا، ويطلق عليه النحاة ما جرى على من هو له، ويقولون إن الخبر هنا بمثابة الصفة للمبتدأ، نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، أي هو، فـ«قَائِمٌ» مشتق فهو اسم فاعل، وهو خبر عن «زَيْدٌ»، ووصف له في المعنى، وهذا الخبر يتحمل ضميرًا عائدًا بإجماع النحاة (البصريين) و(الكوفيين)، وهو ضمير مستتر لعدم الحاجة لإبرازه[١٣].

٢- جامد في معنى المشتق: إذا كان الخبر الجامد متضمنًا معنى المشتق، نحو: «زَيْدٌ أَسَدٌ»، أي شجاع، فيتحمل اتفاقًا[١٤].

٣- مشتق رافع لفاعل مستتر: إذا كان الخبر عاملًا، ويرفع فاعلًا مستترًا، وينصب مفعولًا اسمًا ظاهرًا، نحو: «زيدٌ ضاربٌ عمرًا»، فاسم الفاعل «ضارب» يعمل عمل الفعل وفاعله ضمير مستتر[١٥].

ثانيًا: ما لا يتحمل ضميرًا:

١- جامد: مثال: «زيد أخوك»، فارغ من الضمير عند (البصريين)، بينما يحتوي على ضميرٍ عند (الكوفيين)، وتقديرهم: «زيد أخوك هو»[١٦].

٢- مشتق في معنى الجامد: نحو: «زَيْدٌ كَاتِبٌ مَشْهُورٌ»، هنا الخبر «كَاتِبٌ» اسمٌ جامدٌ وليس مشتقًّا؛ لأنه لا يحل الفعلُ محله.

٣- مشتق غير وصف: هو ما ليس جاريًا مجرى الفعل من المشتقات، نحو اسم الآلة، واسم الزمان أو المكان؛ فلا تعد وصفًا بل تعد كالجوامد، أخذت من المصادر للدلالة على ذات وحدث، نحو: «هذا مِفْتَاحٌ»، فـ«مفتاح» اسم آلة، خبر مشتق، لا يتحمل ضميرًا[١٧].

٤- مشتق رافعٌ لظاهرٍ: لا يكون فيه ضميرٌ؛ لأنَّ الفعل لا يرفع فاعليْنِ، وكذلك ما كان في حكمه، ويؤكد النحاة أن الخبر المشتق لا يرفع فاعلًا ظاهرًا، وإنما قد يكون هذا الظاهر، نحو: ضميرًا بارزًا منفصلًا، نحو: «زيدٌ قائمٌ أَنْتَ إليه»، فهنا «زيدٌ» مبتدأ و«قائمٌ» خبره، والضمير البارز المنفصل «أنت» يقع فاعلًا لاسم الفاعل «قائم»[١٨].

- تعدد الخبر:

يجوز تعدد خبر المبتدأ حين يكون وصفًا بشرط أن يعود ضمير المتعدد على المبتدأ أو على أجزائه، وهو على ضربين: تعدد في اللفظ والمعنى، نحو قوله تعالى: « وَهُوَ الغَفُورُ الوَدُودُ * ذُو العَرْشِ المَجِيدُ * فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ» [البروج: ١٤-١٦]، فـــ«هو» مبتدأ تعددت أخباره في اللفظ والمعنى، وهي «الغفور» و«الودود» و«ذو العرش» و«فعال»، ومنه التعدد في اللفظ دون المعنى، نحو: «هذا حُلْوٌ حَامِضٌ»، ويجوز تعدد الخبر مع وجود حرف العطف، نحو: «مَا أَنْتَ إِلَّا قَائِمٌ وَقَاعِدٌ» فـــ«أنت» مبتدأ والخبر «قائم» معطوف عليه «قاعد» وهو في حكمه؛ "لأَنَّه (أي قائم) مبنيٌّ على الاسم الأول، والآخرُ (أي قاعد) هو الأول فجرى عليه"[١٩].

عوامل صحة بناء الجملة (المبتدأ والخبر المفرد):

- التطابق بين المبتدأ والخبر في النوع والعدد:

- التطابق في النوع:

يتطابق الخبر مع المبتدأ في التذكير والتأنيث، ومثله قوله تعالى: ﴿ مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعاً سُجَّداً يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً﴾ [الفتح: ٢٩]، فكل من المبتدأ «محمد» والخبر «رسول» مذكر، وقوله تعالى: ﴿الر تِلْكَ آيَاتُ الكِتَابِ وَقُرْآنٍ مُّبِينٍ﴾ [الحجر:١]، المبتدأ «تلك»، والخبر «آيات» كلاهما مؤنث.

- التطابق في العدد:

يكون بالنسبة إلى الإفراد والتثنية والجمع، ومثله قوله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ اليَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيراً مِّنْهُم﴾ [المائدة: ٦٤]، فالمبتدأ «يداه»، والخبر «مبسوطتان» كلاهما مثنى[٢٠]. ويلاحظ أن التطابق يكون تامًّا إذا كان المبتدأ مفردًا أ ومثنى عاقلًا أو غير عاقل، أما إذا كان المبتدأ جمعًا وغير عاقل فيخبر عنه بالمفرد المؤنث، نحو: «الأزهار متفتحة»، والسبب أن المبتدأ يحمل على معنى مجموعة، أي: «مجموعة الأزهار».

التطابق بين المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير:

يلاحظ عدم التطابق بين المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير، والقاعدة أن المبتدأ معرفٌ، إما بالعلمية أو بـــ ال أو بالإضافة، وما هو "بمنزلة «عبد الله»، و«الرجل»، و«الذي تعلم»"[٢١]. أما الخبر فالأصل فيه أن يكونَ نكرة؛ لأنه يفيد المخاطب ما ليس عنده.

وقد يكون المبتدأ نكرة إذا أفادت المخاطب، أي أشارت إلى محدد، فأصبح فيها تخصيصٌ ما، لفظي أو معنوي، نحو:

- وصف النكرة، بالتخصيص اللفظي للنكرة الموصوفة؛ لأن الوصف يقربها من المعرفة، ومنه أن تكون موصوفة تقديرًا نحو: «السَّمْنُ مَنوانِ بدرهم»، أي: «منوان منه»، وسوَّغ الابتداء بكلمة «منوان» وهي نكرة الوصفُ المحذوفُ، وتقديره: «كائنان» أو «مُسَعَّـــران»، والمراد «مَنوانٌ مُسَعَّـــران مِنْـــهُ»[٢٢].
- أن تكون النكرة بمعنى الفاعل المثبت بعد نفيٍ أو في معنى المحصور، نحو «شيءٌ جَاءَ بِكَ»، على تقدير النفي والحصر: «ما جَـاءَ بِكَ إِلَّا شيءٌ»[٢٣].
- المصدر النكرة في معنى الفعل، والرفع فيه لقصد الدوام والثبات، ومنه المثل: «أَمْتٌ في الحجر لا فيكَ»، فالمراد به عند المبرد الدعاء، كأنهم قالوا: «جَـعَـلَ اللهُ في حجرٍ أَمْـتًا لا فِـيكَ»[٢٤].
- المبتدأ النكرة المعتمد على النفي، "فإن الابتداء فيه بالنكرة حسن بحصول الفائدة بها، كقولك: «ما أحدٌ في الدار»، و«ما في البيت رجلٌ»، ونحو ذلك، في لغة بني تميم خاصةً"[٢٥].
- المبتدأ النكرة في الجواب: مثل: «رجلٌ قائمٌ»، إذا سألك سائلٌ فقال: «أرجل قائمٌ أمْ امرأةٌ؟»، فتجيبه فتقول: «رجلٌ قائمٌ»[٢٦].
- ومنه أن يأتي المبتدأ نكرة والخبر المتقدم ظرف أو جار ومجرور، نحو: «تحت رأسي سرجٌ، ولى مالٌ»، وجوازه عند ابن يعيش لسببين، توهم تأخير الظرف أن يكون صفة للمبتدأ النكرة قبله، والاستقباح من جهة اللفظ الابتداء بالنكرة في حين حسن وضع المبتدأ النكرة في موضع الخبر[٢٧].

العمل النحوي:

اهتم النحاة العرب بدراسة العمل النحوي متأثرين بالأسس المنطقية في العصر القائم على أساسٍ أوليٍّ يقضي بأن لكل أثرٍ مؤثِّرًا، ولكل عملٍ عاملًا، وعليه انعقدت أبوابُ النحو وموضوعاته منذ سيبويه.

- العامل في المبتدأ والخبر: أولًا- مذهب البصريين:

أ- العامل في المبتدأ: المبتدأ مرفوعٌ بالابتداء[٢٨]، واختلفوا في معنى الابتداء:

١- الابتداء هو رافع المبتدأ عند سيبويه والمبرد، يعنى وجود عاملين، هما التعـرِّي وإسنادُ الخبر إليه. فالتعري: التجرد من العوامل، غير الابتداء، مثل: الأسماء ومن الأفعال والحروف، أما إسناد الخبر: فأن تجعله أولًا لثانٍ، فهو مبتدأ به دون الفعل، يكون ثانيه خبره، ولا يستغنى واحد منهما عن صاحبه[٢٩].

٢- عند آخرين منهم- السيرافي والزمخشري – الابتداء التعرِّي أو التجرُّد من العوامل اللفظية غير الزائدة، فالمراد "تعرية الاسم من العوامل اللفظية، ليُخبر عنه. وهذه التعرية عاملةٌ فيه؛ لأن العوامل في الإعراب بمنزلة العلامات"[٣٠].

ب- العامل في الخبر:

١- يرى سيبويه أنّه المبتدأ؛ لأنَ "المبنيَّ عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء"[٣١].

٢- من البصريين من جعل العامل في الخبر الابتداء وحده، وهو رأي الزمخشري: "وكونهما مجرَّدينِ للإسناد هو رافعهما"[٣٢].

٣- رأي المبرد أن المبتدأ والابتداء يرفعان الخبرَ[٣٣]، ووافقه ابن السراج، وأيدهما السيرافي[٣٤].

ثانيًا- مذهب الكوفيين: يذكر ابن يعيش مذهب الكوفيين بأنَّ المبتدأ يرفع الخبرَ والخبر يرفعُ المبتدأ، فهما يترافعان[٣٥].

- محل الإعراب: يقصد به الحالة النحوية التي هي الرفع لكل من المبتدأ والخبر. يقول سيبويه: "المبتدأُ والمبنيُّ عليه رفعٌ"[٣٦].

العلامة الإعرابية: تختلف باختلاف صرف الكلمة بين ما يدخله ضرب من هذه العلامات لما يُحدِثُ فيه العامل، وهو المعرب، وبين ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه وهو المبني، كالتالي:

أ- العلامة الأصلية: وهي الضمة، وتكون للمبتدأ والخبر المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم، وتكون ظاهرة في الأنواع الثلاثة.

ب- العلامة الفرعية، وهي: - الواو في جمع المذكر السالم والأسماء الخمسة، والألف في المثنى.

- الإعراب التقديري بالضمة المقدرة، ويكون لتعذُّر النطق به واستحالته، أو لتعسُّره واستثقاله، في المنقوص والمقصور والمضاف إلى ياء المتكلم.

- الإعراب المحلي، في اسم الإشارة والضمائر والأسماء الموصولة[٣٧].

- الإطالة (تعدي المبنيُّ عليه الخبرَ):

يرى سيبويه أن المبني على المبتدأ قد يتعدى الخبر، ويذكر له النحاة صور كثيرة؛ وذلك لأن "الخبر حُكْمٌ، ويجوز أنْ يُحكمَ على الشيء الواحد بحكمين فأكثر"[٣٨]، ومثل ذلك:

١- الإطالة بالحال:

- الحال المنصوب بعد المبني على الأسماء المبهمة: يَقصد سيبويه بالأسماء المبهمة أسماء الإشارة والضمائر، مثل: «هذا عبدُ الله منطلقًا»، والمعنى أنك تريد أن تنبهه له منطلقًا أو معروفًا، لا تريد أن تعرفه عبد الله؛ لأنك ظننت أنه يَجهله، بل تريد أن تنبه المخاطب لـــ«عبد الله» في هذا الحال[٣٩].

- الحال المنصوب بعد المبني على الأسماء غير المبهمة،كقولك: «أخوك عبدُ الله معروفًا»، وحكمه النصب على الحال، ويجوز فيه جميع ما جاز بعد المبهم[٤٠].

٢- الإطالة بالصفة:

- الصفة التي تقع بعد المبتدأ، مثل: «مَنْ» و«مَا»، في الأسلوب الخبري يكونان معرفتين وما بعدهما صلة، ونكرتين وما بعدهما صفة، منه المعرفة، وهي الأكثر والأجود، فنحو:

«هذا مَنْ أعرفُ منطلقًا»، فـــ«أعرف» صلة له يتم به، فيصير اسمًا كما كان «الذي» لا يتم إلا بصلته[٤١].

- الصفة التي تقع بعد الخبر: ومثله: «لهُ عَسَلٌ مِلْءُ جَرَّةٍ»، هنا «له عسل» جملة اسمية تامة جاء بعدها صفة، وهي «ملء جرة» فالوجهُ الرفعُ ؛ لأنَّه وصفٌ لـــ«عسل»[٤٢].

٣- الإطالة بالتمييز:

ذلك قولك من المقادير: «هذا راقودٌ خَلًّا»، و«عليه نِحْيٌ سَمْنًا»، وكلمتا «راقود» و«نحي» مقداران ينتصب ما بعدهما تميزًا، وهو كل من «خلا» و«سمنا»[٤٣].

٤- الإطالة بالتوكيد:

يطلق سيبويه على تكرار الظروف تثنية الظروف، وهي لا تغير من حكم اللفظ الأول، إن كان خبرًا أو غيره، وذلك قولك: «فيها زيدٌ قائمًا فيها»[٤٤].

٥- الإطالة بالحروف التي تدخل على المبتدأ:

الحروف التي تدخل على المبتدأ لمعانٍ فيها، ومنها: حروف الابتداء، مثل «أمَّا» في «أمَّا زيدٌ، ففي الدار»، والاستفهام، مثل: «أعمرو أخوك؟»، والنفي، مثل «ما» النافية في لغة تميم، نحو «ما زيدٌ قائمٌ»، ولام الابتداء، مثل «لعمروٌ منطلقٌ»، ولام القسم، مثل «والله لزيدٌ خيرٌ منك»، وغيرها كحروف الأمر والنهي وحروف المعاني، فهذه الحروف "ليست من عوامل الأسماء فلا تزيل المبتدأ عن حاله"[٤٥].

ثانيًا - الخبر الجملة:

تكون نائبة عن المفرد، وهي إما أن تكون جملة اسمية أو جملة فعلية، فتتكون الجملة الاسمية من مبتدأ وخبر، المبتدأ أو الخبر هو نفسه جملة اسمية أو فعلية، وهذا النوع من الجملة تطلق عليه الدراسات اللسانية الحديثة **"الجملة المتضمنة جملة أخرى".**

أ- جملة اسمية، وهي ما كان الجزء الأول منها اسمًا[٤٦]، نحو قوله تعالى: « وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُوْلَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ» [الحجرات: ٧]، فكلمة «أولئك» اسم إشارة في محل رفع مبتدأ، و«هم» مبتدأ ثانٍ، و«الراشدون» خبر المبتدأ الثاني، والجملة الاسمية «هم الراشدون» خبر المبتدأ الأول.

ب- أو جملة فعلية، وهي ما كان الجزء الأول منها فعلًا[٤٧]، قد يكون الفعل فيها متصرفًا، نحو: «زيدٌ ضربته»، وقد يكون الفعل غير متصرفٍ/ جامد، نحو: «عبدُ الله نِعْمَ الرَّجُلُ»، وقد يكون الفعل لازمًا، نحو: «بكرٌ قامَ أبوهُ»، وقد يكون متعديًا، نحو: «عمرٌو لقيتُ أخاه».

الرابط بين المبتدأ والخبر الجملة:

تتألف الجملة من عنصرين المسند والمسند إليه، ويشترط وجود رابط بينهما. فالخبر في علاقته بالمبتدأ نوعان "لا يكون إلا شيئًا هو الابتداء في المعنى، نحو: «زيدٌ أخوك»، و«زيدٌ قائم»؛ فالخبر هو الابتداء في المعنى، أو يكون الخبر غير الأول، فيكون له فيه ذِكْرٌ"[٤٨]، ومن الخبر الجملة المغاير للمبتدأ «زيدٌ أبوه قائم»، ومثله لا بد له من رابط، ومنه:

- ضميرٌ عائد إلى المبتدأ، وهو الرابط الأساسي وغيره من الروابط تنوب عنه:

مثال هذا الضمير: «زيدٌ قام أبوه»، فالهاء في أبوه تعود إلى المبتدأ «زيدٌ»، وقد يكون الضمير مقدرًا، وهو إما مجرورٌ أو منصوبٌ، نحو: «السمنُ مَنَوَانٌ بدرهم»، والتقدير: منوان منه بدرهم[٤٩]، فـ«السمن» مبتدأ أول، و«منوان» مبتدأ ثان، و«بدرهم» خبر المبتدأ الثاني، وهو وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما الضمير المجرور بـ«من» المقدرة.

ثانيًا- إبراز ضمير المبتدأ الأول في خبر المبتدأ الثاني (الجملة الفعلية):

أ - إذا أمن اللبس: يرى النحاة أنَّ الخبر الجملة الفعلية إنْ وقع موقعَ الوصفِ الجاري على غير من هو له، وتقدَّمَ أو لم يتقدَّم عليه فاعلٌ في المعنى لمْ يبرز الضمير معه؛ لأنَّ اللبس منتفٍ عنه، ففي تصاريف الفعل وما يتصل به من زوائد ولواحق ما يدلُّ على نوع الضمير، فإن برز فلا يكون فاعلًا، بل توكيدًا، نحو: هندٌ زيدٌ تكرمه، فالضمير المستتر في الفعل «تكرم» يعود على المبتدأ الأول «هند»، ولا حاجة لإبرازه لأن التأنيث في الفعل يشهد لـ«هند».

ب- إذا خيف اللبس: بأن وقع اللبس مع الفعل إن جرى على غير من هو له؛ فهنا يجبُ إبرازُ الضمير، نحو: «زيدٌ جعفرٌ يُكرمُهُ هو»، وإعرابُهُ فاعلٌ لعدم أمنِ اللبس،

وهو رابط أيضًا، والمعنى هنا أنك جعلت «يكرمه» لـــ«زيد»، أما قولنا: «زيد جعفر يكرمه» إذا جعلت الفعل «يكرمه» لـــ«جعفر»؛ والفاعل هنا ضمير مستتر يعود على «جعفر»؛ لأنه الأقرب، فأصل هذه الجملة: «يكرم جعفر زيدًا»، ثم قدم «جعفر» وأصبح هناك ضمير مستتر يعود عليه، فأصبحت: «جعفرٌ يكرمُ زيدًا»، ثم قدُّم «زيد» وعوض عنه بضمير بارز متصل، فأصبحت الجملة: «زيدٌ جعفرٌ يكرمُـهُ»(٥٠).

- أن يكون **الرابط إشارةٌ إلى المبتدأ،** كقوله تعالى: ﴿ يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاساً يُوَارِي سَوْءَاتِكُمْ وَرِيشاً وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٦] فـــ«لباس» مبتدأ و«ذلك» مبتدأ ثانٍ، وخبره «خير»، وهو وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما الإشارة إلى المبتدأ(٥١).

- أو الرابط **تكرارُ المبتدأ بلفظه وبمعناه،** وهما ما يسميه النحاة وضع الظاهر موضع المضمر، ومن تكرار اللفظ قوله تعالى: «الْحَاقَّةُ * مَا الحَاقَّةُ» [الحاقة: ١و٢]، فـــ«الحاقة» الأولى مبتدأ، و«ما» اسم استفهام مبتدأ ثانٍ، و«الحاقة» الأخيرة خبر «ما» الاستفهامية، و«ما» وخبرُها خبر «الحاقة» الأولى، والرابط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه، وكذلك التكرار بالمعنى دون اللفظ(٥٢).

- أو **عمومٌ يدخل تحته المبتدأ،** نحو: «عبدُ الله نِعْمَ الرَّجُلُ»(٥٣)، فـــ«عبد الله» مبتدأ، و«نعم الرجل» خبره، والرابط بينهما العموم الذي في «الرجل» الشامل لـــ«عبد الله»، فـــإن أل هنا للجنس المستغرق لا للعهد.

- أو **عطفُ جملةٍ فيها ضمير المبتدأ بفاء السببيَّة على الجملة المخبر بها الخالية منه، أو العكس،** يفهم من ذلك أنَّه عندما يكون الخبر جملة فإنه يجب أن تحتوي هذه الجملة على ضمير، ويجوز أن يعطف على جملة الخبر جملة أخرى تتصدرها فاء السببية، وتحتوي هي على الضمير الذي يعود إلى المبتدأ، وذلك نحو قول ذي الرمة:

وإنسان عَيْنِي يَحْسُرُ الماءُ تارةً فَيَبْدُو، وتاراتٍ يَجِمُّ فَيغْرَقُ

فـــ«إنسان» مبتدأ، وجملة «يحسر الماء تارة» في محل رفع خبر، ولكنها لا تحتوي على ضمير يعود إلى المبتدأ، والفاء هي فاء السببية(٥٤)، وجملة «يبدو» معطوفة على ما قبلها، وهي معطوفة بفاء السببية على «يحسر الماء» الخبر، فهنا وقعت الجملتان خبرًا عن المبتدأ،

واكتفى بضمير واحد لربطهما بالمبتدأ وجاء هذا الضمير في الجملة الثانية[٥٥].

- أو **شرطٌ مدلول على جوابه بالخبر**، نحو: «زيدٌ يقومُ عمرو إِنْ قَامَ»، فهنا «إِنْ قَامَ» شرطٌ دلَّ على جوابه جملةُ الخبر «يقومُ عمرو»، والضمير المستتر في الشرط يعود على المبتدأ «زيدٌ»[٥٦].

- **كون جملة الخبر نفس المبتدأ في المعنى**، وهو ما ليس ضميرًا بارزًا كالضمير المحذوف والمستتر، مثل: «نُطْقِي اللهُ حَسْبِي»، والمعنى: منطوقي الله حسبي، فـ«نطقي» مبتدأ، وجملة «الله حسبي» خبر عنه، ولا رابط لفظي بينهما؛ لأن الخبر نفس المبتدأ في المعنى. ومنه الإخبار عن ضمير الشأن، مثل قوله تعالى: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» [الإخلاص: ١]، فـ«هو» ضمير الشأن مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ، و«الله» لفظ الجلالة مبتدأ ثانٍ، و«أحد» خبر المبتدأ الثاني، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الأول[٥٧].

- دخول الفاء على خبر المبتدأ الجملة:

يعلل سيبويه دخول الفاء في الخبر لأنه في معنى الجزاء، فيقول: "وإنما جاز ذلك لأنَّ قوله: «الذي يأتيني فله درهمٌ»، في معنى الجزاء، فدخلت الفاءُ في خبره كما دخل في خبر الجزاء، ومن ذلك قوله عزَّ وجلَّ: «الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِراً وَعَلانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [البقرة: ٢٧٤]"[٥٨]، هنا «الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار» مبتدأ، وجملة «فلهم أجرهم» الخبر، والمعنى على الجزاء أي من أجل نفقتهم فلهم أجرهم.

ثالثًا- الخبر شبه الجملة:

يُطْلقُ عليه سيبويه الموضعَ الذي يجري مجرى المبنيِّ على ما قبله، وهو جار ومجرور، نحو «لله» في قولنا: «الحمدُ لله»[٥٩]، أو ظرف، وهو إما ظرف مكان مثل «خلفَكَ» في جملة: «هُوَ خَلْفَكَ»، أو ظرف زمان مثل «يَوْمَ الْجُمْعَةِ» في: «الْقِتَالُ يَومَ الْجُمْعَةِ»، والخبر شبه الجملة متعلق بمحذوف لفظي يقدره النحاة بفعل أو اسم فاعل، نحو: «استقر» أو «مستقر»[٦٠].

يقع ظرف المكان خبرًا عن الجثة، نحو: «زيدٌ عِنْدَكَ»، فالمبتدأ «زيدٌ» يدل على الذات أو الجثة، وخبرًا عن المعنى، نحو: «القتالُ عندَكَ»، فـ«القتال» اسم معنى، أما

ظرف الزمان فيقع خبرًا عن المعنى منصوبًا أو مجرورًا بـــ«في»، نحو: «القتالُ يومَ الجمعةِ، أو في يومِ الجمعةِ»، ويقع خبرًا عن الجثة إذا أفاد، نحو: «الليلةَ الهلالُ، وَالرُّطَبُ شَهْرَىْ رَبِيعٍ»، وهو مذهب ابن مالك[٦١].

اختلف النحاة في الخبر شبه الجملة:

- شبه الجملة هو مجموع المتعلق والظرف أو الجار والمجرور: وهو مذهب جمهور البصريين، فهو عند سيبويه متعلق بمحذوف لفظي واجب الحذف؛ لقيام القرينة عليه وسد شبه الجملة محله، وهذا المحذوف اسم – أي وصف عامل أو مصدر عامل – أو فعل[٦٢].
- شبه الجملة ليس من قبيل المفرد أو الجملة – أي ليس متعلقًا بمحذوف – بل هو قسم مستقل، وهو رأي الكوفيين، حيث شبه الجملة هو الخبر حقيقةً منصوب على الخلاف؛ حيث يتضمنُ معنًى يصدقُ على المبتدأ[٦٣].

العمل النحوي في الجملة التي خبرها شبه جملة:

العامل في المبتدأ الذي خبره شبه جملة: مذهب سيبويه أن المبتدأ يرتفع بالابتداء سواء تقدم أو تأخر، وحجته أننا إذا أدخلنا «إِنَّ» انتصب الاسم ولو مؤخر، فلو كان «في الدار» رافعه لما غيرتها «إنَّ» عن العمل، ومنه قوله تعالى: « وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْراً إِن كُنَّا نَحْنُ الغَالِبِينَ...﴾ [الأعراف: ١١٣]، فيرى سيبويه أنه "ارتفع بالابتداء لأن الذي ذكرت قبله وبعده ليس به، وإنما هو موضعٌ له، ولكنه يجري مجرى الاسم المبنيُّ عليه"[٦٤]، ومذهب الكوفيين أن المبتدأ والخبر يترافعان.

أما العامل في شبه الجملة، فاختلف البصريون والكوفيون في العامل في الظرف أو الجار والمجرور:

فعلى (مذهب البصريين): الظرف منصوب على أنه مفعول فيه بالاستقرار المحذوف، سواء كان فعلًا أو اسمًا وفيه ضمير المبتدأ مرفوع، و(مذهب الكوفيين) النصب ليس بالفعل ولا بتقديره، وإنما لخلاف الأول لأنه ليس إيَّاه؛ فالعامل فيه معنوي؛ وهو معنى المخالفة[٦٥].

- الرتبة في الجملة الاسمية: رتبة المبتدأ ورتبة الخبر: "فالمبتدأُ الأوَّلُ والمبنيُّ ما بعده عليه فهو مسنَدٌ ومسنَدٌ إليه"[٦٦]، فالمبتدأُ مسندٌ، والمبنيُّ عليه مسندٌ إليه.

- التقديم والتأخير: وجوب تقدم المبتدأ:

١- المعنى: حين يدل المعنى على وجوب تقديم المبتدأ على الخبر لمنع اللبس؛ كأن يكون كلٌّ من المبتدأ والخبر معرفةً، نحو: «زَيْدٌ عَمْرٌو»، أو نكرةً صالحةً لجعلها مبتدأ، ولا مبين للمبتدأ من الخبر، نحو: «أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي»[٦٧].

٢- عود الضمير: يشتمل الخبر على ضمير المبتدأ؛ فيقدَّم المبتدأ، فقد يؤدي تأخير الخبر إلى تحويل الجملة الاسمية إلى فعلية، كأن يكون الخبر فعلًا رافعًا لضمير المبتدأ مستترًا، نحو: «زَيدٌ قَامَ»، فـ«قام» وفاعله المقدر خبرٌ عن «زيد»، ولا يجوز التقديم.

٣- الصدارة: أن يكون المبتدأ له صدرُ الكلام، ومنه:

- أسماء الاستفهام، نحو: «مَنْ لِي مُنْجِدًا؟»، فـ «مَنْ» مبتدأ، و«لي» خبر، و«منجدًا» حال، ومَنْ الشرطية، مثل: «غلامُ مَنْ يقمْ أقمْ مَعَهُ»، وما التعجبية، مثل: «ما أحسنَ زيدًا!»، وكم الخبرية، مثل: «مالُ كم رجل عندك»، والمبتدأ المقترن بلام الابتداء، مثل: «لَزيدٌ قائمٌ»[٦٨].

- الموصول الذي في خبره الفاء، فيؤخر الخبر، نحو: «الذي يأتيني فله درهم»[٦٩].

- كون المبتدأ نكرة فيه معنى الدعاء، نحو: «سلامٌ عليك»؛ فقولك «سلام» في معنى الفعل، ومرتبته التقديم، والتقدير: سَلَّم الله عليك[٧٠].

- كون المبتدأ ضمير متكلمٍ أو مخاطبٍ وخبره موصولٌ والضميرُ في الصلة مطابقٌ للمبتدأ في التكلم والخطاب، نحو: «أنا الذي أضربُ»، و«أنت الذي تضربُ»[٧١].

- اقتران الخبر بالباء الزائدة، كما «زيد بقائم»، واقترانه بإلا لفظًا كما في قوله تعالى: «وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَى عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئاً وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، أو معنًى كقوله تعالى:« فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ أَن يَقُولُوا لَوْلا أُنزِلَ عَلَيْهِ كَنزٌ أَوْ جَاءَ مَعَهُ مَلَكٌ إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴾ [هود: ١٢][٧٢].

وجوب تقديم الخبر:

١- المعنى: قد يدل المعنى على وجوب تقديم الخبر على المبتدأ، ومنه وجود قرينة لفظية أو معنوية في مثل قول الفرزدق على حقيقة التشبيه:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا، وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

فـ«بنونا» خبر مقدم، و«بنو أبنائنا» مبتدأ مؤخر؛ لأن الحكم على بني أبنائهم بأنهم كبنيهم، وليس المراد الحكم على بنيهم بأنهم كبني أبنائهم، والمعنى: «بنو أبنائنا مثلُ بنينا»[٧٣].

٢- عود الضمير: المبتدأ يشتمل ضميرًا يعود على شيء في الخبر؛ فيقدَّم الخبر، نحو «فِي الدَّار صَاحبُها»، فـ«صاحبها» مبتدأ، والضمير المتصل به راجعٌ إلى «الدار»، وجزء من الخبر؛ فلا يجوز تأخير الخبر؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة[٧٤].

٣- الصدارة: أن يكون الخبر له صدر الكلام، "ومثله: «ثمَّ عبدُ الله»، و«أينَ زيدٌ»، و«كيفَ عمرٌو»... وهذا لا يكون إلا مبدوءًا به قبل الاسم؛ لأنَها من حروف الاستفهام"[٧٥]. فالأول في كل ما سبق خبر مقدم، حيث جعل الاستفهام وشبهه فيهم صدارة الكلام؛ لأنهم في الحقيقة المستفهم عنه.

جواز تقدم الخبر: يكون حكم التقديم والتأخير على الجواز مفردًا أو جملة على مذهب سيبويه و(البصريين) عند أمن اللبس؛ لكثرة استعماله في كلام العرب، وبحجة القياس كما يجوز تقديم خبر كان على اسمها، نحو: «كان قائمًا زيدٌ»، وهما في الأصل مبتدأ وخبر، وتقديم معمول الخبر على المبتدأ، ومن القياس التوسع، بأن يقع اللفظ في غير موضعه، كتقديم المفعول على الفاعل. أما الكوفيون فمنعوا تقدم الخبر مطلقًا، مفردًا كان أو جملة، وإذا تقدم الظرف عمل فيما بعده، والمرفوع بعده فاعل[٧٦].

- الحذف في الجملة الاسمية:

١- حذف المبتدأ جوازًا: وذلك للعلم به، ومن صوره ما يأتي:

- إذا تقدَّم من ذكره ما يعلمه السامع، ومنه قولك: «عبدُ الله» حين رأيتَ صورةَ شخصٍ فصار آية لك على معرفته، أي «هَذَا عبدُ اللهِ»[٧٧]، فـ«عبد الله» خبر لمبتدأ

محذوف جوازًا تقديره «هذا»، ولا حاجة لذكره لعلم السامع به.

– وبعد القول، ومنه قوله تعالى:« وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْماً اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَاباً شَدِيداً قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ [الأعراف: ١٦٤]، فقراءة الرفع على أن «معذرة» خبر لمبتدأ محذوف تقديره «موعظتنا»[٧٨]، فالسامع يعلم المبتدأ المحذوف لتقدُّم ذكره في الآية، وهي قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْماً اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَاباً شَدِيداً قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الأعراف:١٦٤]، والمعنى أنهم لم يريدوا أنْ يَعتذرُوا اعتذارًا مستأنفًا مِنْ أمرٍ لِيمُوا عليه، ولكنَّهم قيل لهم: «لِمَ تَعِظُونَ قومًا؟» قالوا: مَوْعِظَتُنا مَعْذَرَةٌ إِلَى رَبِّكُمْ».

– ومنه قولك: «لا عليْكَ»، أي: «لا بأس»، أو «لا ضَرَرَ علَيْكَ»، أو نحو ذلك [٧٩]، فالمبتدأ معروف من سياق الكلام ويمكن أن يقدر بأكثر من كلمة، نحو: «بأس»، و«ضرر»، وشبه الجملة «عليك» في محل رفع خبر لا النافية للجنس.

– منه ما سُمع عن العرب على إضمار المبتدأ: «عائذٌ بالله»، يريد: «أنا عَائِذٌ بِالله»، ومثله: «أَتَمِيمِيٌّ؟»، يريد: «أنتَ»[٨٠]، ففي كلا المثالين حذف المَبتدأ لعلم المخاطب به في ظل سياق لغوي محدد.

– وكذلك منه: "خبر المبتدأ يكون جواب «ما» و«أي» و« كيف» و«كم» و«أين» و«متى»، يقول القائل: الدينار ما هو؟ فتقول: حجر، فتجيبه بالجنس، ويقول: الدينار أي الحجارة هو؟ فتقول: ذهب، فتجيبه بنوع من ذلك الجنس"[٨١].

– وكذلك حذف المبتدأ في جملة الشرط بعد فاء الجواب: ومن ذلك قوله تعالى:« مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ » [فصلت: ٤٦]؛ أي: «فعمله لنفسه»، «فالإساءة عليها»، فكلا المبتدأين المحذوفين لا حاجة لذكرهما لأن الكلام السابق يدل عليهما.

٢– حذف المبتدأ وجوبًا: وذلك في المواضع الآتية:

– في النعت المنقطع إلى الرفع، بأن يُرفع النعت ولا يتبع منعوته، نحو: «الحمدُ لله أهلُ الحمدِ»، أي «هو أهلٌ للحمد»[٨٢].

- وفي المخصوص بالمدح أو الذم، نحو: «نِعْمَ الرجُلُ زيدٌ»، والتقدير: «نعم الرجلُ، هو زيدٌ»(٨٣).

- وكذلك يحذف المبتدأ إذا كان الخبر صريحًا في القسم، نحو: «في ذمتي لأجتهدنَّ»، فالتقدير: «قسم أو يمين في ذمتي»، وحذف المبتدأ وهو «قسم» أو «يمين» واجب لأن الخبر، وهو شبه الجملة «في ذمتي» يدل صراحة على القسم.

- كذلك إذا كان الخبر مصدرًا يُؤدي معنى فعله، ومنه قوله تعالى: هَؤُلاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلاَ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ* مُسَوَّمَةً عِندَ رَبِّكَ وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ» [يوسف: ١٨، و٨٣]، أي: «صبري صبر جميل»(٨٤).

٣- حذف الخبر جوازًا: وذلك في المواضع الآتية:

- إذا كان المبتدأ مُصَدَّرًا بـ"إذا" الفجائية، نحو: «خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبْعُ»، والمراد: «فإذا السبعُ واقفٌ»، فالفاء هنا سببية أو حرف عطف، وإذا اختلف فيها، فهي ظرف مكان أو زمان أو حرف، أما «السبع» فمبتدأ، والخبر محذوف جوازًا لدلالة الفعل «جرحت» عليه، وتقديره: «واقف»(٨٥).

- وفي جواب الاستفهام، ومن شواهد ذلك قوله تعالى: «قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ قُلِ اللَّهُ ﴾ [الرعد:١٦]، أي: «قل: الله رب السماوات والأرض»(٨٦).

- وكذلك إذا دَلَّ عليه دليلٌ: ومن ذلك قوله تعالى:« مَّثَلُ الجَنَّةِ الَتِي وُعِدَ المُتَّقُونَ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا تِلْكَ عُقْبَى الَّذِينَ اتَّقَوْا وَعُقْبَى الكَافِرِينَ النَّارُ ﴾ [الرعد: ٣٥]، أي: «وظلها دائم»(٨٧).

- ويحذف الخبر جوازًا في جملة الجزاء، كقوله تعالى:« الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلاَ تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ ﴾ [النور:٢]، "فإنَّما وُضِعَ المَثَلُ للحديث الذي بعده، فذكر أخبارًا وأحاديثَ... فهو محمول على الإضمار ونحوه"(٨٨)، والمراد أنه ذكر المبتدأ وحذف الخبر المقدم والتقدير: وفيما يتلى عليك الزانية والزاني.

٤- حذف الخبر وجوبًا: وذلك للعلم به، ومنه المواضع الآتية:

- الحذف بعد «لولا»: مثل: «لولا عبد الله لكان كذا وكذا»، فـ«لولا» وجوابها جُملتان

تربطها «لولا»، والأولى الشرط، وهو المبتدأ «عبد الله» وخبر محذوف هو «في مكان كذا وكذا»، وحذف خبر المبتدأ «عبد الله» لكثرة الاستعمال وفهم المعنى[٨٩].

- كذلك يحذف الخبر في جملة القسم إذا كان المبتدأ لفظًا صريحًا في القسم: "وذلك قولك: «لَعَمْرُ اللهِ لأفعلنَّ»، و«أيمُ اللهِ لأفعلنَّ»...، كأنه قال: «لَعَمْرُ اللهِ المقسَم به»"[٩٠].

الخاتمة

قامت النظرية النحوية عند النحاة العرب لبناء الجملة الاسمية على عدد من الأسس أهمها:

- الوظائف النحوية: هي المبتدأ، ويشغله اسم أو ضمير أو مصدر أو جملة، والخبر يشغله الوصف والاسم والجملة وشبه الجملة، ويعتمد تحديد الوظيفة على الموقعية، فمثلًا ما يقع في الابتداء هو المبتدأ وإن كان جملة، ففي تأويل مصدر مؤول، أو في محل رفع مبتدأ.
- الأساس الشكلي لوضع القواعد: يتضح ذلك في قواعد الصحة في التقديم والتأخير والذكر والحذف لأي من ركني الجملة الاسمية، وغيرهما من ظواهر التركيب التي أُغفل فيها التحقيق الدلالي.
- الإعراب وبيان علامات الإعراب: هو غاية علم النحو، والوسيلة لبيان الوظائف النحوية؛ لذلك قسم بعض النحاة أبواب النحو وفق المواقع الإعرابية للكلمات، كأبواب المرفوعات والمنصوبات وغيرهما. واهتموا بوضع علامة الرفع على ركني الجملة، وفي حالات قدروها، وفي أخرى كان الإعراب المحلي.
- العامل: كان الاهتمام البالغ في تحديد العامل في كل من المبتدأ والخبر مدعاة للاختلاف في وجهات النظر بين المدارس والعلماء.
- الإسناد: اشتراط المسند والمسند إليه لتكتمل استقامة الجملة.

الهوامش:

١- (سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، ٢/ ١٢٦)
٢- (ابن السراج، الأصول، تحقيق عبد الحسين الفتلي، لبنان، ١/ ٥٨)
٣- (الكتاب ٢/ ١٢٧)
٤- (المرجع السابق ١/ ٣٢٩)
٥- (المرجع السابق ١/ ٨٤)
٦- (المرجع السابق ١/ ٤٠٤)
٧- (المرجع السابق ٢/ ٧٨)
٨- (المرجع السابق ٣/ ١٥٣)
٩- (المرجع السابق ١/ ٦٧ و٦٨، و٤/ ٢٢٥)
١٠- (خالد الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، تحقيق عبد الفتاح بحيري، القاهرة ١/ ٥٢٠).
١١- (ابن يعيش، شرح المفصل، تحقيق إبراهيم محمد عبد الله، القاهرة ١/ ٢٠٤).
١٢- (الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الإمام الشافعي، القاهرة ١/ ٢٠٣و٢٠٤).
١٣- (أبو بركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، البصريين والكوفيين، دار إحياء الكتاب العربي ١/ ٥٧-٦٠)
١٤- (ابن مالك، شرح الكافية الشافية، حققه عبد الرحمن السيد، دار هجر، القاهرة ١/ ٣٤٠ و٣٤١).
١٥- (الكتاب ١/ ١٨١، والأصول ١/ ١٢٥).
١٦- (الإنصاف ١/ ٥٥-٥٧).
١٧- (حاشية الخضري ١/ ٢٠٣ و٢٠٤).
١٨- (شرح المفصل ١/ ٢٠٤ و٢٠٥، وحاشية الخضري ١/ ٢٠٤).
١٩- (الكتاب ٢/ ٨٣).
٢٠- (أبو العباس المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ٤/ ١٢٧).
٢١- (الكتاب ١/ ٣٢٨).
٢٢- (الكتاب ١/ ٣٢٩، وحاشية الخضري ١/ ٢٠١).
٢٣- (الكتاب ١/ ٣٢٩).
٢٤- (أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي، دار الكتب العلمية، لبنان ٢/ ٢٢٠).
٢٥- (الأصول ١/ ٥٩).

٢٦- (المرجع السابق ١/ ٥٩).
٢٧- (شرح المفصل ١/ ١٩٩).
٢٨- (الكتاب ٢/ ١٢٦، والأصول ١/ ٥٨).
٢٩- (الأصول ١/ ٥٨).
٣٠- (شرح السيرافي ٧/ ٦٦، و٢/ ٤١٣، و٢/ ٤٥٦).
٣١- (الكتاب ٢/ ١٢٧).
٣٢- (شرح المفصل ١/ ١٩٨).
٣٣- (المقتضب ٤/ ١٢٦، و٢/ ٤٨، و٤/ ١٢).
٣٤- (شرح السيرافي ٢/ ٤١٣، و٢/ ٤٥٧).
٣٥- (شرح المفصل ١/ ١٩٦).
٣٦- (الكتاب ٢/ ١٢٦، والأصول ١/ ٥٨).
٣٧- (تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة ٢٠٦).
٣٨- (محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الفكر، لبنان ١/ ٣٤٤).
٣٩- (الكتاب ٢/ ٧٧-٨١).
٤٠- (المرجع السابق ٢/ ٨٣).
٤١- (المرجع السابق ٢/ ١٠٥).
٤٢- (المرجع السابق ٢/ ١٨١ و١٨٢).
٤٣- (شرح السيرافي ٢/ ٤٤٦).
٤٤- (المرجع السابق ٢/ ٤٥٥ و٤٥٦).
٤٥- (الأصول ١/ ٦١ و٦٢).
٤٦- (أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، تحقيق فخر صالح قداره، دار الجبل، لبنان ٨٣).
٤٧- (المرجع السابق ٨٣).
٤٨- (المقتضب ٤/ ١٢٧ و١٢٨).
٤٩- (الأصول ١/ ٦٩، وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ٢/ ١٠٦).
٥٠- (المقتضب ٤/ ١٢٨، والأصول ١/ ٧١و٧٢).
٥١- (التصريح ١/ ٥٢٩)
٥٢- (المرجع السابق ١/ ٥٣٠).
٥٣- (الكتاب ٢/ ١٧٦- ١٧٨).
٥٤- (فاء السببية في هذا المثال ليست ناصبة للمضارع لعدم سبقها بنفي أو استفهام أو تمني أو ترجي،

والمصطلح هنا يعني العطف لذلك عطف الفعل بعدها على ما قبله).

٥٥- (مغني اللبيب ٢/ ١٠٨).

٥٦- (المرجع السابق ٢/ ١٠٨).

٥٧- (عبد القاهر الجرجاني، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق ١/ ٤١٩).

٥٨- (الكتاب ١/ ١٣٩ و١٤٠).

٥٩- (المرجع السابق ١/ ٣٢٩).

٦٠- (شرح الرضي ١/ ٢٣٧).

٦١- (بهاء الدين ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مكتبة دار التراث، القاهرة ١/ ٢١٤ و٢١٥).

٦٢- (رضي الدين الإستراباذي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة ١/ ٢٣٧-٢٣٩).

٦٣- (الإنصاف ١/ ٢٤٥ و٢٤٦، وشرح الرضي ١/ ٢٣٧).

٦٤- (الكتاب ٢/ ٨٨ و٨٩).

٦٥- (شرح الرضي ١/ ٢٣٧ و٢٣٨).

٦٦- (الكتاب ٢/ ١٢٦).

٦٧- (شرح المفصل ١/ ٢٤٧ و٢٤٨).

٦٨- (شرح الرضي ١/ ٢٥٢).

٦٩- (الكتاب ١/ ١٣٩-١٤٠، و٣/ ١٠٢).

٧٠- (المرجع السابق ١/ ٣٣٠).

٧١- (أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد، ومراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة ٢/ ٤٢).

٧٢- (الكتاب ٢/ ٣٤٢).

٧٣- (الإنصاف ١/ ٦٦، وشرح الرضي ١/ ٢٥٣).

٧٤- (ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة ١/ ٣٠٢).

٧٥- (الكتاب ٢/ ١٢٨).

٧٦- (الإنصاف ١/ ٦٥).

٧٧- (الكتاب ٢/ ١٣٠).

٧٨- (أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق أحمد السيد سيد أحمد علي، المكتبة التوفيقة، القاهرة ١/ ٤٠٩).

٧٩- (الكتاب ٢/ ١١٥ و١١٦).
٨٠- (المرجع نفسه ١/ ٣٤٧).
٨١- (شرح الرضي ١/ ٢٦٨).
٨٢- (الأصول ١/ ٦٩).
٨٣- (شرح الرضي ١/ ٢٦٨).
٨٤- (أبو جعفر ابن النحاس، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب، لبنان ٤٤٢).
٨٥- (شرح الرضي ١/ ٢٦٨ و٢٦٩).
٨٦- (الأصول ١/ ٦٨).
٨٧- (شرح المفصل ١/ ٢١٣).
٨٨- (الكتاب ١/ ١٤٢ و١٤٣).
٨٩- (المرجع نفسه ٢/ ١٢٩ و١٣٠، وشرح السيرافي ٢/ ٤٥٩-٤٦١، والأصول ١/ ٦٨).
٩٠- (الكتاب ٣/ ٥٠٢ و٥٠٣).

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أبو البركات الأنبارى: كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعيد الأنبارى (ت ٥٧٧هـ)

- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين، دار إحياء التراث العربى، الطبعة الرابعة ١٩٦١.
- أسرار العربية، تحقيق فخر صالح قداره، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٥م.

أبو حيان الأندلسي: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة رجب عثمان محمد، ومراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

خالد الأزهري: خالد زين الدين بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ)

- التصريح بمضمون التوضيح، دراسة وتحقيق عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٢م.

الخضري: محمد بن مصطفى بن حسن الخضري الشافعي (١٢٨٧هـ)

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الإمام الشافعي، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠١٣.

الرضي: رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي (ت ٦٨٦ه)

- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، شرح وتحقيق عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

ابن السراج: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي لبغدادي (ت ٣١٦هـ)

- الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، بنان، الطبعة الثالثة ١٩٩٦م.

سيبويه: أبو بِشر عَمرو بن عثمان بن قَنبر (ت ١٨٠ه)

– كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجى، القاهرة، الطبعة الرابعة ٢٠٠٤م.

السيرافي: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ)

– شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلى سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.

الصبان: محمد بن علي الصبان، أبو العرفان (ت ١٢٠٦هـ)

– حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت، لبنان ٢٠٠٣م.

عبد القاهر الجرجاني: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١هـ)

– كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، سلسة كتب التراث، العراق ١٩٨٢م.

ابن عقيل: قاضى القضاة بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل الهمدانى المصرى (ت ٦٨٩هـ)

– شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، طبعة جديدة ١٩٩٨م.

العكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ)

– التبيان في إعراب القرآن، تحقيق أحمد السيد سيد أحمد علي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د. ت.

ابن مالك: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢هـ)

– شرح الكافية الشافية، حققه وقدم له عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٩٨٢م.

– شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٠.

المبرِّد: أبو العباس محمد بن يزيد المبرِّد (ت ٢٨٥هـ)

- المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمَة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامى، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٩٩٤.

ابن النحاس: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل ابن النحاس (ت ٣٨٨هـ)

- إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ٢٠٠٨م.

ابن هشام الأنصارى: جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصارى (ت ٧٦١هـ).

- مغني اللبيب، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د. ت.

ابن يعيش: أبو البقاء موفق الدين يعيش بن على بن يعيش بن أبى السرايا الأسدى النحوى (ت ٦٤٦هـ).

- شرح المفصَّل، تحقيق إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠١٣م.

ثانيًا: المراجع:

تمَّام حسَّان: (الدكتور)

- اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الرابعة ٢٠٠٤م.